أكد خلال كلمته في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن ظاهرة الإسلاموفوبيا وخطاب الكراهية والتمييز تشكل خطراً على المجتمعات الآمنة في العالم

الخالد لدبلوماسيينا في نيويورك: ابذلوا أقصى الجهود لخدمة المواطنين

الشيخ صباح الخالد خلال جولة في مقر القنصلية العامة للكويت في نيويورك بمناسبة افتتاحها

الشيخ صباح الخالد خلال زيارته مقر القنصلية العامة للكويت في نيويورك بمناسبة افتتاحها بحضور الشيخ د.أحمد ناصر المحمد وعدد من الديبلوماسيين الكويتيين

نيويورك ـ كونا: تفقد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أمس الأربعاء مقر القنصلية العامة للكويت في مدينة نيويورك بمناسبة افتتاحها ومباشرة أعمالها حيث كان في استقباله قنصل عام الكويت لدى نيويورك حمد الهزيم وأعضاء القنصلية.

وحث الخالد جميع المسؤولين في القنصلية على بذل أقصى الجهود لخدمة المواطنين المتواجدين في الولايات المتحدة الأميركية والعناية بشؤونهم ورعاية مصالحهم، متمنيا للقنصلية التوفيق والنجاح.

حضر المناسبة مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السفير الشيخ د.أحمد ناصر المحمد ومساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية الوزير المفوض ناصر الهين ونائب المندوب الدائم لوفد الكويت لدى الأمم المتحدة في نيويورك المستشار بدر المنيخ وعدد من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية.

وكان الشيخ صباح الخالد وصل الأحد الماضي إلى مدينة نيويورك للمشاركة في فعاليات عدد من الاجتماعات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وذلك في إطار استكمال الكويت عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن لعام 2019.

من جهة أخرى، أكد الخالد أن ظاهرة الاسلاموفوبيا وخطاب الكراهية والتمييز تشكل خطرا على المجتمعات الآمنة في العالم.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الشيخ صباح الخالد في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت تحت عنوان (مكافحة الإرهاب وأعمال العنف الأخرى القائمة على الدين أو العرق) لمناقشة مشروع القرار الخاص بالتنديد بالجريمة الإرهابية التي وقعت يوم الجمعة 15 مارس الماضي بحق المصلين في مسجدي النور ولينوود في نيوزيلندا.

وقال الشيخ صباح الخالد «إن ظاهرة الاسلاموفوبيا أو ما يعرف بالخوف من الإسلام وخطاب الكراهية والتمييز والعنف تعد من أخطر الآفات التي تستهدف المجتمعات الآمنة وقد حذرت العديد من الدول في العالم وفي أكثر من مناسبة من تنامي هذه الآفة وضرورة مواجهتها تحقيقا للسلام والأمن والوئام بين شعوب العالم».

وأضاف ان الهجمات الإرهابية المتكررة في عدد من عواصم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تعد دليلا على تنامي تلك الظاهرة.

وفي هذا الإطار، لفت الشيخ صباح الخالد إلى أن الكويت من خلال عضويتها في مجلس الأمن بادرت بالتعاون مع اندونيسيا إلى إصدار بيان صحافي من مجلس الأمن الدولي في الـ 15 من مارس الماضي يندد بهذا العمل الاجرامي الذي راح ضحيته 51 مصليا ويدعو لمواجهة الممارسات الإرهابية المتطرفة ومحاسبة مرتكبيها ومنظميها وممولها.

الشيخ صباح الخالد مصافحاً أحد العاملين في قنصليتنا بنيويورك

وزير الخارجية: الحفاظ على عدم انتشار الأسلحة النووية مسؤولية جميع الدول

نيويورك ـ كونا: ترأس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وفد الكويت المشارك في جلسة مجلس الأمن التي عقدت صباح أمس الأول تحت بند «عدم انتشار الأسلحة النووية» وذلك لمناقشة المراجعة الدولية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقدها خلال شهر مايو من العام 2020، حيث قدم خلالها كل من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا آمانو وممثلة الأمين العام لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو إحاطتيهما بهذا الشأن، حيث تأتي هذه الجلسة في إطار سلسلة الاجتماعات المدرجة ضمن جدول أعمال مجلس الأمن للشهر الجاري.

وقد ألقى الخالد كلمة خلال الجلسة قال فيها إن محفل عدم الانتشار النووي يشهد منذ الأشهر القليلة الماضية زخما لم نلحظه منذ انعقاد قمة مجلس الأمن في العام 2009 واعتماده للقرار 1887 ذلك القرار الذي أكد من جديد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الأساس في نظام عدم الانتشار والدعامة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وجدد الخالد تأكيد موقف الكويت المبدئي والثابت تجاه قضايا عدم الانتشار والمتمثلة في إدانة استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أي مكان وزمان، ومن قبل أي طرف كان باعتبار ذلك انتهاكا جسيما للقانون الدولي.

كما نجدد التزامنا الثابت بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق عالميتها من منطلق الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار وتعزيزه مستذكرين نتائج مؤتمرات المراجعة السابقة بما في ذلك الوثائق الختامية الصادرة عنها في عامي 1995 و2000 وخطة العمل في العام 2010.

وأضاف أن الكويت على إيمان مطلق بالعمل متعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة والأهداف والمبادئ والالتزامات المتفق عليها وفقا للميثاق، ومن هذا المنطلق فإن الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول.

ففي شهر مايو من العام المقبل 2020 سيلتئم المجتمع الدولي في نيويورك للمشاركة في مؤتمر المراجعة القادم الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود والعمل معا من الآن وبرغبة سياسية صادقة لإنجاح المؤتمر من خلال إبداء أقصى درجات المرونة في المواقف للوصول الى اتفاق على التدابير التي ستساهم في تحقيق اهدافنا نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

خلال الحلقة النقاشية «مشروع تجنيس زوجة الكويتي» في «المحامين»

قانونيون يرفضون إطالة مدة منح الجنسية لزوجة المواطن: يُعيق الاستقرار المجتمعي ويزيد من معاناة بعض الأسر

عبدالكريم أحمد

انتقد عدد من القانونيين التعديل الجديد لقانون الجنسية، لاسيما الجزئية المتعلقة بمنح الجنسية لزوجة الكويتي، معتبرين أن هذا التعديل يسير في غير صالح الاستقرار الأسري والمجتمعي ويزيد من معاناة بعض الأسر.

وفي حلقة نقاشية بعنوان «مشروع تجنيس زوجة الكويتي» نظمتها لجنة المرأة بجمعية المحامين مساء اول من امس، أشار المشاركون إلى أن القانون يرسخ فكرة المجتمع الذكوري رغم أن الجنسية يفترض أن تتعلق بالإقامة الطويلة والولادة، وبالتالي فإن زوجة المواطن والتي تلد وتصبح أما لمواطن تستحق أن تنال الجنسية.

بداية، قال أستاذ القانون العام والخبير الدستوري د.محمد الفيلي ان المشروع بقانون يكشف عن حالة تردد خشية التكلفة المالية، مشيرا إلى أننا في الكويت نعاني من التردد وعدم معرفة ماذا نريد تحديدا قبل إصدار أي قانون حتى يكون منسجما من رغبة المجتمع.

وذكر الفيلي أن قانون الجنسية يحوي تناقضات، فمنح الجنسية تأتي من فكرة الإقامة طويلة المدة وهو أمر حدده الدستور باشتراط الإقامة سنة 1920 لكنه يعود ويهرب من هذه الفكرة، كما أن الجنسية مرتبطة بالولادة والأم هي من يحمل ويلد ويساهم في الولادة أكثر من الأب ومع ذلك لا تمنح الجنسية لأبناء الكويتية.

وأوضح أن مدى دستورية هذا التنظيم التشريعي لا يستطيع أن يحسمه إلا قاض دستوري الذي من الممكن أن يقضي بعدم دستوريته أو عدم التناسب بين أدواته التنظيمية المستخدمة فيه إذا وجد مثلا أن زمن منح الجنسية ممتد، مشيرا إلى أن التشريع يقبل بطبيعته تقييد جزئي للحق أي أنه يتضمن تقييدا مؤقتا، في حين أن القاضي الدستوري لديه تساؤل حول كمية التقييد ومدى إهدارها الفعلي للمبدأ، والمشرع حاول أن يخرج من هذا بحل بديل وهو أن تعامل الزوجة كمعاملة الكويتية بلا إعطائها الجنسية وكأنه يفترض أن ذلك الإجراء هو البديل لتطويل المدة.

وأضاف أننا أمام تناقض فكرتين.. فكرة الاحتفاظ بالسلطة التقديرية وفي نفس الوقت التدخل التشريعي على الرغم من عدم الحاجة للتدخل التشريعي في ظل وجود مشكلة بممارسة السلطة التقديرية، لافتا إلى أن ذلك من المفترض أن يوصلنا إلى نقطة التطبيق الفني للقانون وهو الانتقال إلى القضاء لكن المشرع متردد في هذه النقطة ولا يزال يحجبها عن القضاء رغم أنه قلل السلطة التقديرية.

بدوره، قال أستاذ القانون الدولي الخاص بجامعة الكويت د.حسن الرشيد ان من إيجابيات تجنيس الزوجة هو وحدة الأسرة وتغلب الزوج على بعض المصاعب المتعلقة باستخراج التأشيرة لها، فضلا عن أنه يجعل الزوجة تحمل نفس جنسية الزوج وبالتالي نتجنب إشكالية «تنازع القوانين» والتي تعني بحث أي قوانين الدولتين واجبة التطبيق في حالة اختلف الزوجان وأصبحت بينهما قضايا في المحاكم.

وبين الرشيد أن في قانون الجنسية الصادر في العام 1959 قام المشرع بتعديل فترة منح الجنسية للزوجة بحيث تمنح الجنسية بعد خمس سنوات من الزواج بعد إعلان الرغبة وقد وازن المشرع بين قيام العلاقة الزوجية وحق الدولة ومصلحتها في المنح من عدمه بحيث تكون لوزير الداخلية سلطة بمدى استحقاق الزوجة للجنسية بعيدا عن الأطماع والأهداف التجارية وغيرها.

وأوضح أن الاقتراح الجديد بمد فترة منح الجنسية للزوجة من 5 إلى 18 سنة هو إهدار لوحدة الجنسية بين الزوجين وخلق لحالة عدم توافق في قوانين الجنسية التي هي بالأساس متناقضة، لافتا إلى أنه بحث في المذكرة الإيضاحية للمقترح الجديد ولم يجد مبررا لمد الفترة إلى 18 عاما.

من جانبه، اعتبر المحامي نافع المطيري قانون الجنسية ولدا عاقا لأبيه الدستور ومتمردا عليه، مشيرا إلى أننا نحتاج إلى مقترحات تضمن مزيدا من الحريات والمكتسبات إلا أن ما يحدث هو العكس بما في ذلك المقترح الجديد الخاص بجنسية الزوجة، في وقت حذر فيه من إحاطة الجنسية بما وصفه بـ«هالة قدسية» أو جعلها «صك غفران» بدلا من اعتبارها ورقة انتماء.

وأضاف أنه كان الأجدر بمجلس الأمة أن يقر قوانين تدعم الحماية الأسرية وتوحد مواد الجنسية وتلغي العنصرية الموجودة في القانون والمرفوضة في الدول المحترمة، بدلا من أقرار هذا المقترح المعيب والذي يزيد من معاناة بعض الأسر.

من ناحيته، رأى أستاذ القانون الدولي د.علي الدوسري أن قانون الجنسية غير دستوري بما يستوجب تغييره أو الطعن بعدم دستوريته، مشيرا إلى أنه لا يكفل المساواة التي ضمنها الدستور وهو أمر طبيعي كونه قانونا صدر قبل صدور الدستور وبالتالي يتضمن مواد غير متجانسة مع مواد الدستور.

وذكر الدوسري أن الدستور أعطى المرأة حقوقها إلا أنها لاتزال مظلومة ومضطهدة بدليل وجود بعض اللجان النسائية رغم وصولنا عام 2019، عكس الرجل الذي منح حقه كاملا وكأن الدستور خصص له فقط دون المرأة، مضيفا أن المقترح الجديد يسير عكس الاستقرار الأسري بحيث لا تمنح الجنسية للزوجة الأجنبية إلا بعد مضي 18 عاما على الزواج وقد لا يعطيها وزير الداخلية هذا الحق كون أن القانون يمنحه هذه السلطة.

د.محمد الفيلي ود.حسن الرشيد ونافع المطيري ود.علي الدوسري خلال الندوة (متين غوزال)

لمشاهدة الفيديو

- الفيلي: القانون لايزال يحتفظ بالسلطة التقديرية في المنح ويمنع عرضه على القضاء
- الرشيد: التعديل أهدر وحدة الجنسية بين الزوجين وخلق عدم توافق في مواد الجنسية
- المطيري: كنا ننتظر مزيداً من المكتسبات لكننا فوجئنا بقانون متمرد وعاق لأبيه الدستور
- الدوسري: القانون يسير عكس الاستقرار الأسري على الرغم من أحقية وحرية الإنسان باختيار شريكه

لمسابقات القصة القصيرة والعمل التطوعي والكشافة والمرشدات

تكريم الطلبة الفائزين بجوائز «البغلي للابن البار» 18 الجاري

إبراهيم البغلي وعلي حسن والمشاركون في إعلان الفائزين بمسابقات البغلي التي تم تنظيمها بالتعاون بين مبرة البغلي للابن البار ووزارة التربية (محمد هنداوي)

بشرى شعبان

أعلن إبراهيم البغلي رئيس مبرة البغلي للابن البار عن إقامة حفل الجائزة لطلبة وزارة التربية للسنة السابعة على التوالي يوم 18 أبريل الجاري، مشيرا إلى أن المبرة تحمل مسؤوليتها المجتمعية لتحقيق وتنفيذ توجيهات قائد الإنسانية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، بإدخال العمل الخيري والتطوعي والإنساني في مناهج وزارة التربية.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقد صباح أمس في فندق كراون بلازا للإعلان عن نتائج الفائزين بالجائزة بحضور رئيس اللجنة العليا علي حسن، والموجه الفني العام للتربية الكشفية بوزارة التربية، ورئيس جمعية الكشافة ورئيسة جمعية المرشدات وعدد من الموجهين ومديري المدارس والمعلمين والطلبة في مدارس الوزارة.

وأشار البغلي إلى انه تم تنظيم مسابقة القصة القصيرة ومسابقة العمل التطوعي لطلبة المرحلة المتوسطة والثانوية للعام الدراسي 2019/2018م وذلك بالتنسيق مع قطاع التنمية التربوية والأنشطة والتوجيه الفني العام للغة العربية والتوجيه الفني العام للتربية الكشفية بوزارة التربية وللسنة السابعة على التوالي.

وأكد أن مبرة البغلي للابن البار تعتبر من المؤسسات الاجتماعية ذات الطابع الأهلي التطوعي والتي تعمل في عدة مجالات لخدمة ودعم كل شخص بار بوالديه أو ولي أمره أو أحد أقاربه أو يقوم ببر مجتمعه، عن طريق تنفيذ بعض المشاريع التوعوية الهادفة، من خلال تفعيل مبدأ الشراكة الاجتماعية مع كافة أفراد ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والخاصة في الكويت لتحقيق عدة أهداف تعود بالنفع على كافة شرائح وأطياف المجتمع الكويتي.

وأوضح البغلي أن المكانة المرموقة والمتميزة التي احتلتها الكويت الحبيبة في مجالات العمل الإنساني المختلفة نظير دعمها للعديد من دول العالم على المستوى المحلي والإقليمي والقاري والدولي والتي نالت الاستحسان والإشادة من كافة دول العالم وتوجت هذه المكانة هيئة الأمم المتحدة بتسمية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بلقب القائد الإنساني، وجعلت من الكويت مركزا دوليا للعمل الإنساني.

ولفت إلى أن هذا الاختيار وضعنا أمام تحد كبير حرصنا على تأكيده وتعزيزه من خلال تحمل مسئوولياتنا الأدبية والاجتماعية في استكمال منظومة العمل الاجتماعي والإنساني في الكويت بدرجة نستطيع من خلالها تحقيق أهداف مبرة إبراهيم طاهر البغلي للابن البار والتي تتمثل في عمل وتنفيذ مسابقات وتخصيص جوائز لأفراد المجتمع الطلابي لطلبة مدارس الكويت والجامعات المختلفة في الكويت، وعمل برامج تربوية هادفة في مجال القيم والعادات الحميدة في المجتمع الكويتي، لتعزيز فضيلة البر بكافة أنواعه وأشكاله تجاه القضايا المتعلقة بالبر بكافة أشكاله.

وفي نهاية المؤتمر تناوب كل من ابراهيم البغلي رئيس مجلس الإدارة وعلي حسن رئيس اللجنة العليا للجائزة والموجه الفني العام للغة العربية والموجه الفني العام للتربية الكشفية بوزارة التربية إعلان أسماء الفائزين في المسابقات المختلفة والمتمثلة في مسابقة القصة القصيرة، ومسابقة العمل التطوعي، ومسابقة وسام الابن البار للكشافة، ومسابقة وسام الابن البار للمرشدات.

جانب من الحضور